

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على من أنكر الرقية بالتراب

إن العقلانيين قد جعلوا العقل من أصول الدين، وجعلوا الوحي تابعاً له، بل حَكَموه في نصوص الوحي فلا يُقبل منها إلا ما أيده العقل ووافقه، ويدفع عنها ما عارضه وخالفه، فهؤلاء عَظَّموا عقولهم وقَدَّسوها وأخضعوا لها نصوص الوحي فالحق عندهم ما جاءت به، والباطل ما رفضته، وجردوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الدلائل العقلية، بل جعلوا الشرع والعقل ضدين استحكمت بينهما العداوة والتنافر، فالعقلانيون هنا ضاهوا إبليس حيث اعترض على الله ﷻ فلم يسلم لأمره بالسجود وعارض بعقله فقال كما أخبرنا الله ﷻ عنه: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] فكان العقاب الطرد من رحمة الله ﷻ والخلود في جهنم، يقول الله ﷻ: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْذُومًا مَّدْحُورًا لَّمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٨]، وشابهوا الكفار في اعتراضهم على الشرع في أكثر من موضع بل ذلك من أخص صفاتهم التي وضحها الله ﷻ في القرآن الكريم، ومن ذلك معارضتهم لنبوة رسول الله ﷺ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْشِيِّينَ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] وعارضوا تحريم الربا بعقولهم بتسويته بالبيع، قال الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فالعقلانيون بقولهم هذا لزمهم تكذيب الرسول ﷺ وتخطئته وإبطالهم دلالة السمع وسد طريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون، ومنع الاستدلال بخبر الرسول ﷺ، وبذلك يتضح أن العقلانيين يأخذون بالسنة مرة ويردونها مرة، ويعتقدون بصحتها مرة ويسقمها مرة أخرى ويسمون أنفسهم بالعقلانيين، ويعني هذا المفهوم التفسير العقلاني لكل شيء في الوجود أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه، فالعقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد الذي يستقبح اليوم ما كان حسناً بالأمس، ويستقبح في وقت ما كان حسناً في وقت سابق، ومن الذين يقفون من السنة موقف الإنكار المجددون والعصرانيون، والصحيح أنهم ليسوا بمجددين، وإنما ابتدعوا أموراً جديدة فأطلقوا على أنفسهم هذا اللقب وهو في الحقيقة تجديد بدعي، حيث إن المراد عندهم هو التلفيق بين ما جاء به الإسلام وبين الأفكار البشرية المنحرفة المتمثلة عند قدماء المبتدعة المتكلمين (الجهمية، المعتزلة، والأشاعرة) في الفلسفة والمنطق اليوناني والروماني ونحوهما، وأما العصرانيون فحقيقة أمرهم التلفيق بين الدين وبين الحضارة المادية الحديثة أو التوفيق بين الدين والعصر الحديث، بإعادة تأويل الدين وتفسير تعاليمه في ضوء متطلبات العصر، فالعصرانية حركة تجديد واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى داخل اليهودية والنصرانية والإسلام، وقد عُرفت هذه الحركة في الفكر العربي باسم العصرانية، وكلمة عصرانية هنا لا تعني مجرد الانتماء إلى هذا العصر ولكنها مصطلح خاص، فالعصرانية في الدين هي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة، ولعل من أخطر الاتجاهات الحديثة أن بعض من ينتسب للعقيدة الإسلامية الصحيحة يقومون برد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الرسول ﷺ لزعمهم أنها لا توافق العقل والمنطق كقول الرسول ﷺ في الحديث المتفق على صحته عند الإمامين البخاري

ومسلم - يرحمهما الله - : (كان النبي ﷺ يقول للمريض: بسم الله تُربة أرضنا، بريقة بعضنا، يُشفى سقيمنا بإذن ربنا)، ويزعمون أن هذا الحديث ليس صحيحاً، حيث إنه يدل على التبرك بالتراب، ونسيّ هؤلاء أن الأمر ليس تبركاً بالتراب، وإنما هي رقية ثبتت عن الرسول ﷺ، وقولهم هذا يؤدي إلى محاذير عديدة منها:

١. رد السنة النبوية، وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع عند أهل السنة والجماعة، بل وإلى رد القرآن الكريم الذي أمرنا الله ﷻ فيه باتباع الرسول ﷺ كقول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وكقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] وكقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وبذلك يصيرون من الذين لم يؤمنوا بشهادة أن محمداً ﷺ حق الإيمان، حيث إن الإيمان بالرسول ﷺ يقتضي تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، بل يؤدي قولهم إلى رد القرآن الكريم الذي أخبرنا الله ﷻ فيه بمتابعة الرسول ﷺ وعدم عصيانه، ولقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن من رد شيئاً من القرآن الكريم فقد كفر.

٢. أنهم بقولهم هذا يخالفون أهل السنة والجماعة الذين يجعلون كلام الله وكلام رسوله ﷺ هو الأصل، الذي يُعتمد عليه، وإليه يُرد ما تنازع الناس فيه، فما وافقهما كان حقاً، وما خالفهما كان باطلاً، يقول ابن حزم - يرحمه الله - في كتابه الإحكام في أصول الأحكام (٩٩٨): (فلم يسع لمن يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما فهو كافر)، ويقول أبو العز الحنفي - يرحمه الله - في كتابه شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٢٨): (فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيؤحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان)، فالسنة عند أهل السنة والجماعة وحي لا يعارض القرآن الكريم أبداً، كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، ويعتقدون أنها محفوظة واجبة الاتباع كالقرآن، كما يعتقدون أنه لا اختلاف بين السنة والقرآن بل كل منهما يُصدق الآخر، والسنة مبنية للقرآن، ومفصلة لما أجمل من أحكامه، يقول ابن القيم - يرحمه الله - في كتابه مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٤١): (ونحن نقول قولاً كلياً نُشهد الله ﷻ عليه وملائكته، أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن، ولا يخالف العقل الصريح بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله)، فلذا يقول - يرحمه الله - في كتابه إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٧): (وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع، والهوى على العقل)، فهذا موقف أهل السنة والجماعة من السنة الشريفة.

٣. إنهم بقولهم هذا يشابهون أهل الأهواء والبدع، وذلك بردهم الإجماع الذي أجمع عليه الجمهور، وقد أجمعت الأمة الإسلامية على الأخذ بالسنة، فالإجماع حجة شرعية يقول الله ﷻ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ويقول: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ويقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فوجه الاستدلال أن الله ﷻ جمع بين مشاققة الرسول ﷺ، وبين مخالفة المؤمنين في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحاً لما جمع بينه وبين المحذور، ومتابعة غير سبيلهم تقع بمخالفة أقوالهم وأفعالهم، يقول شيخ الإسلام - يرحمه الله - عن قوله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] في كتابه الفتاوى (١٩ / ١٧٧ - ١٧٨): (فإذا كان الرب قد جعلهم شهداء لم يشهدوا بباطل، فإذا شهدوا أن الله أمر بشيء فقد أمر به، وإذا شهدوا أن الله نهي عن شيء فقد نهي عنه)، فالله ﷻ قد جعل قول الشاهد حجة فلا معنى لقبول شهادته إلا لكون قوله حجة يجب العمل بمقتضاه، فكان قول الأمة وإجماعها حجة يجب العمل بمقتضاه.

وأما السنة فقد تظاهرت الرواية عن رسول الله ﷺ بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ، بل قد تواتر عنه ﷺ في الحديث المتفق على صحته عند الإمامين البخاري ومسلم - يرحمهما الله - أنه قال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة)، وأخبر ﷺ: (أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة)، فعلم بخبره الصادق أن في أمته قوماً مستمسكون بهديه الذي هو دين الإسلام، وأفاد بإخباره ﷺ عصمة الأمة من الضلال، ومن الخطأ فلزم أنه يكون قولها موافقاً للحق وهذا يقتضي كونه حجة، ولم يزل الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون من بعده يستدلون بهذه الأحاديث في إثبات الإجماع.

وأما الأدلة من العقل على حجية الإجماع: أنه قد ثبت قطعاً أن نبينا ﷺ خاتم الأنبياء وأن شريعته دائمة إلى قيام الساعة، ثم وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ، لكن أجمعت الأمة على حكمها، فلو قيل إن إجماعهم ليس بحجة وإن الحق قد خرج عنهم، أو إنهم أجمعوا على الخطأ، للزم أن تكون شريعته غير دائمة وهذا يؤدي إلى انقطاعها وعدم بقائها واستمرارها، وهم بردهم هذه الرقية قد خالفوا إجماع الأمة.

٤. يؤدي قولهم إلى رد الدعاء الوارد عن الرسول ﷺ، وهذا فيه معصية لله ﷻ، حيث إن الدعاء طاعة لله وامتنال لأمره ﷻ، قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقال: ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فالداعي مستجيب لأمره مطيع له، وأما الذي يتوقف عن الدعاء يصبح عاصياً له ﷻ، حيث إن عدم الدعاء من العبد يزرع الكبر في نفسه، والدعاء يُسلم صاحبه من الغرور والكبر يقول الله ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، يقول الإمام الشوكاني - يرحمه الله - في كتابه تحفة الذاكرين (٢٨) عن هذه الآية: (والآية الكريمة دلت على أن الدعاء من

العبادة، فإنه ﷺ أمر عباده أن يدعوه ثم قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ فأفاد ذلك أن الدعاء عبادة، وأن ترك عبادة الرب ﷻ استكبار، ولا أقبح من هذا الاستكبار، وكيف يستكبر العبد عن دعاء من هو خالق له ورازقه، وموجده من العدم، وخالق العالم كله، ورازقه، ومحبيه، ومميتة، ومثيبه، ومعاقبه؟ فلا شك أن هذا الاستكبار طرف من الجنون وشعبة من كفران النعم)، والمتوقف عن الدعاء ليس متوكلاً على الله ﷻ، فالدعاء دليل على التوكل على الله ﷻ، ولقد فُسر التوكل على الله ﷻ بأنه اعتماد القلب على الله وحده، وأعظم ما يتجلى التوكل حال الدعاء، ذلك أن الداعي حال دعائه مستعين بالله، مفوض أمره إليه وحده دون من سواه، ثم إن التوكل لا يتحقق إلا بالقيام بالأسباب المأمور بها، فمن عطّلها لم يصلح توكله، والدعاء من أعظم هذه الأسباب إن لم يكن أعظمها، وترك الدعاء يؤدي إلى ضعف الهمة، فبالدعاء تكبر النفس وتشرف، وتعلو الهمة وتتسامى، ذلك أن الداعي يأوي إلى ركن شديد، ويُنزل به حاجاته، ويستعين به في كافة أموره، وبهذا يقطع الطمع مما في أيدي الخلق، فيتخلص من أسرهم، ويتحرر من رقهم، وبالدعاء يسلم من ذلك كله، فيظل مهيب الجناح، موفور الكرامة وهذا رأس الفلاح، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - يرحمه الله - في كتابه العبودية (٩٤ - ٩٥): (وكلما قوي طمع العبد في فضل الله ورحمته لقضاء حاجته ودفع ضرورته - قويت عبوديته له، وحريته مما سواه، فكما أن طمعه في المخلوق يوجب عبوديته له - فيأسه منه يوجب غنى قلبه عنه)، وترك الدعاء يؤدي لنزول البلاء، فالدعاء سبب لدفع البلاء قبل نزوله كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: (لا يرد القضاء إلا الدعاء)، يقول الإمام الشوكاني - يرحمه الله - في كتابه تحفة الذاكرين (٣٠): (والأصل أن الدعاء من قدر الله ﷻ فقد يقضي على عبده قضاءً مقيداً بأن لا يدعوه فإذا دعاه اندفع عنه)، وأن من يترك الدعاء يزعم أن الله يعلم بحاله فلا يدعوه فيجعل نفسه أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا ما يعتقده بعض أهل التصوف حيث يقولون: (سؤالك منه - يعني الله تعالى - اتهام له) يقول الشيخ الألباني - يرحمه الله - في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٩ / ١): (وهذه ضلالة كبرى! فهل كان الأنبياء - صلوات الله عليهم - متهمين لربهم حين سألوه مختلف الأسئلة)، ويقول شيخ الإسلام - يرحمه الله - في كتابه الفتاوى (٩٣٥/٨): (وأما قوله حسبي من سؤاله علمه بحالي فكلام باطل، خلاف ما ذكره الله عن إبراهيم الخليل وغيره من الأنبياء من دعائهم لله، ومسألتهم إياه، وهو خلاف ما أمر الله به عباده من سؤالهم له صلاح الدنيا والآخرة)، ويقول الإمام الألباني - يرحمه الله - في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٣٠) عن هذا القول: (لا أصل له أورده بعضهم من قول إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وهو من الإسرائيليات ولا أصل له في المرفوع)، فدل على بطلان هذا القول ووجوب الابتعاد عنه وعدم التلفظ به.

وقد وضع شيخ الإسلام - يرحمه الله - في كتابه الفتاوى (٥٤٨ / ٨): (أن العلاقة بين الدعاء والقدر هي السببية، فالدعاء سبب لنيل المطلوب المدعو به، وليس وجوده كعدمه، ولا هو علاقة محضة، ولا تعبد محض، وأن هذا هو ما دل عليه الكتاب والسنة وانفقت عليه جماهير بني آدم)، فوضح أن الدعاء من قضاء الله ﷻ وقدره كسائر الأسباب التي جعلها الله ﷻ لازمة لمسبباتها، متى وُجد السبب وُجد المسبب بحسب سنة الله ﷻ، وكل شيء

بقدر الله ﷻ، ففي علم الله أن فلاناً يدعو فيرفع بدعائه كذا وكذا من البلاء، أو يحدث له كذا وكذا من الخير بسبب دعائه، وكل ثابت في علم الله ﷻ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - يرحمه الله - في كتابه الفتاوى (٨/ ٥٤٨) في بيان ذلك: (لأن الله جعل الدعاء والسؤال من الأسباب التي تنال بها مغفرته ورحمته وهداه ورزقه، وإذا قَدَّر للعبد خيراً يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء، وما قَدَّره الله وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلى المواقيت فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات)، وبذلك يظهر مذهب أهل السنة والجماعة واعتقادهم بفائدة الدعاء، بخلاف الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في باب القضاء والقدر، فعندهم أن الدعاء هو عبادة محضة أو علامة محضة وليس له فائدة حقيقية سواءً في ذلك من أثبت القدر من الجبرية، ومن نفاه من القدرية، وسواءً في ذلك ما تعلق بالدنيا أو الدين، والدعاء عند المخالفين لأهل السنة والجماعة جميعاً ليس له فائدة ولا أثر، وبذلك يتضح خطأ من قال إن المقدر والقدر من الأشاعرة لا يتغير أبداً واستدلوا بقول الرسول ﷺ في الحديث المتفق على صحته: (إن أحدكم يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد) والصحيح يوماً ثم يكون علقه... ثم يبعث الله ملكاً ويؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد) والصحيح أن القضاء والقدر نوعان: سابق ولاحق، فالسابق ما في علم الله ﷻ وما كُتب في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله ﷻ، فهذا لا يقع فيه تغيير ولا تبديل ولا محو ولا إثبات، ويقال له القضاء المبرم أو المطلق، واللاحق: ما في علم الحفظة الموكلين بالآدمي من الملائكة وما كُتب في صحفهم، فهذا الذي يقبل النسخ، ويقع فيه التغير والمحو والإثبات، ويقال له القضاء المعلق كما في قول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام مسلم - يرحمه الله -: (من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه)، فإن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر، كأن يُقال للملك مثلاً: إن عمر فلان مائة مثلاً إن وصل رحمه وستون إن قطعها، وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وبذلك يتضح الحق والبرهان في النصوص التي يبدو عليها التعارض، لذا يجب على المؤمن ألا يتجرأ على التقول بقول ليس له به علم، يقول الله ﷻ: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ويقول: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وبذلك يتضح مدى جراءة وحرمة من يرد السنة النبوية.

أ.د. عفاف بنت حسن بن محمد مختار الهاشمي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

جامعة جدة